

"وعد بالمحاسبة قبل حل البرلمان" .. لجنة التحقيق: حصلنا على عقود وزارة الكهرباء



أعلنت اللجنة النيابية المكلفة بالتحقيق في ملف الكهرباء، وصول عقود الكهرباء التي طلبتها من الوزارة، فيما أكدت استعدادها لتكثيف اجتماعاتها لدراسة تلك العقود.

وقال عضو اللجنة علي اللامي، في تصريح صحفي، إن "اللجنة عاكفة على إنهاء هذا الملف الذي لطالما أنهك المواطن طيلة 17 عاماً من دون أن يحصل على خدمات بالرغم من المبالغ الكبيرة التي صرفت على هذا القطاع"، مؤكداً "سعي اللجنة لإنهاء هذا الملف وتقديم المقصرين الى القضاء في حال ثبتت تهم فساد بحقهم قبل الانتخابات المرتقبة وحل البرلمان".

واضاف أن "العقود التي طلبتها اللجنة البرلمانية المكلفة بهذا الملف قد وصلت وسيكون هناك اجتماع هذا الاسبوع لها مع الاستعانة بمختصين من المعنيين بهذا الملف ومن الفنيين من أجل تفكيك وتحليل هذه العقود حتى تتم معرفة الاسعار وأين الخلل، كما ستتم الاستعانة بقانونيين لمعرفة صحة العقود وأين الخلل وكيف وصلت الامور الى ما هي عليها؛ أي معرفة

جميع الأمور القانونية بشأنها".

وبين أن "العقود التي طلبتها اللجنة كثيرة وتحتاج الى عمل أكثر واجتماعات مكثفة"، مؤكداً "جدية اللجنة في انهاء هذا الملف المهم واطلاع الرأي العام على الحقائق بشأنه".

واشار، إلى أن "اللجنة مصرة على فتح جميع العقود والتحقيق بها وتحدد أماكن الهدر في المال العام، وأسباب التوقف فيها".

من جهته أوضح عضو اللجنة مصر الازيرجاوي أن "اللجنة مستمرة في عملها بشأن هذا الملف المهم والحساس، وستكون للجنة اجتماعات مكثفة لدراسة العقود التي طلبتها من وزارة الكهرباء بعد أن يتم تفكيكها".